



النائب/ أحمد الحاج علي
وستنتصر الإرادة

البرلمان

www.plc.gov.ps



د. عزيز دويك
الحرية لرأس الشرعية الفلسطينية

العدد

٨٩

صحيفة نصف شهرية تصدر عن المجلس التشريعي الفلسطيني

الخميس ١٢ جماد أول ١٤٣٣ هـ :: ٣ مايو / أيار ٢٠١٢ م

بدعوة رسمية من رئيس مجلس النواب البحريني

وفد برلماني برئاسة د. بحري ختم زيارة لمملكة البحرين التقى خلالها ولي العهد ورئيس مجلسي النواب والشورى ووزراء ومؤسسات خيرية رسمية وشعبية بحرينية

قضايا الأسرى وتهويد القدس والحصار وأزمة الكهرباء ونقص الدواء في قلب المباحثات



جانب من لقاء الوفد البرلماني برئاسة د. بحر مع ولي العهد البحريني سلمان بن حمد آل خليفة



د. بحر يتوسط الأمير ناصر بنجل ملك البحرين ورئيس مجلس النواب لدى زيارة المؤسسة الخيرية الملكية

د. بحر يشيد بمواقف البحرين في خدمة القضية الفلسطينية ويدعو قادتها لزيارة غزة والاطلاع على معاناة أهلها

و ضم الوفد إلى جانب د. بحر كلا من النائب د. عبد الرحمن الجمل والنائب د. عاطف عدوان والنائب جمال نصار.

5-4

البحرينيين قضايا الأسرى وتهويد القدس والحصار وأزمة الكهرباء ونقص الدواء التي يعاني منها قطاع غزة.

مجلسي النواب والشورى ووزراء ومؤسسات خيرية رسمية وشعبية بحرينية. وناقش الوفد خلال لقاءاته مع المسؤولين

اختتم وفد برلماني برئاسة د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإقامة زيارة لمملكة البحرين استمرت عدة أيام والتقى خلالها ولي العهد ورئيس

إضراب الأسرى.. إرادة زاحفة
نحو النصر المظفر على
جبروت الاحتلال (تقرير)

3

اللجنة القانونية بالتشريعي
: إنجازات مشهودة ورافعة
هامة لخدمة قضيتنا
ومصالح شعبنا (تقرير)

6



أدمنتها منذ فوز حماس في الانتخابات التشريعية مطلع عام ٢٠٠٦ والتي عملت خلالها على شل عمل المجلس التشريعي عبر اختطاف عشرات النواب ومن ثم إعادة اختطاف النواب المفرج عنهم وزجهم من جديد في غياهب السجون والمعتقلات الصهيونية.

دان تجديد الحكم الإداري بحق النائب حسن يوسف

د. بحر يدعو الاتحادات البرلمانية العربية والإسلامية

والدولية لوقف جادة سياسات الاحتلال بحق الأسرى والنواب المختطفين

ودعا بحر الاتحادات البرلمانية العربية والإسلامية والدولية لوقف جادة لنصرة النواب المختطفين وبلورة مواقف حقيقية وآليات عملية للتصدي لسياسات الاحتلال بحق الأسرى، والعمل على التدخل الفاعل بهدف ممارسة أشكال الضغط المطلوب على الكيان الصهيوني للدفاع عن الأسرى والنواب المختطفين وعلى رأسهم د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي. ولفت إلى أن حملة تجديد أحكام الاعتقال الإداري بحق النواب في الضفة الغربية تشكل تكرارا للمحاولات الينائية التي تستهدف التشويش على جهود المصالحة الفلسطينية الداخلية والاستمرار في تعطيل عمل المجلس التشريعي وعزل

دان د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإقامة قيام سلطات الاحتلال بتجديد الاعتقال الإداري بحق النائب المختطف حسن يوسف لمدة ستة أشهر. وأكد بحر في بيان صحفي الثلاثاء (١-٥) أن إجراءات وممارسات الاحتلال ضد النواب المختطفين وعوائلهم الكريمة تعبر عن إفلاس صهيوني منقطع النظير وتجسد عجز الاحتلال عن مواجهة الإرادة الحية والتأثير الواسع الذي يملكه نواب الشرعية الفلسطينية الذين يشكلون القيادة الحقيقية التي تحافظ على حقوق وثوابت شعبنا الفلسطيني وتتصدى بحزم لكل مخططات التصفية والتدوين لقضيتنا الوطنية.

التشريعي يدين اقتحام الاحتلال لمنزل النائب المختطف محمد جمال النتشة واختطاف نجله

أدان د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنابة قيام قوات الاحتلال باقتحام منزل النائب المختطف محمد جمال النتشة بالخليل واختطاف نجله واعتبر ذلك صلفا صهيونيا وابتزازا سياسيا مرفوضا .

وقال بحر في بيان صحفي الأربعاء الموافق (٢٥-٤) بأن جرائم الاحتلال ضد رموز الشرعية الفلسطينية ما زالت تتوالى ، ولم يكتفِ الاحتلال باختطاف ٢٧ برلمانيا في مقدمتهم رئيس المجلس د. عزيز دويك وإبعاد نواب القدس والملاحقة المستمرة للنواب بغية إفشال عملهم البرلماني والوطني، بل امتدت سياسته لملاحقة ذوي النواب كمحاولة للابتزاز السياسي وللضغط عليهم. وأكد بحر على أن هذه المحاولات الصهيونية تأتي في حالة الضغط والابتزاز السياسي لكسر إرادة نوابنا المنتخبين ديمقراطيا مشددا على أن ذلك لن يثنيّا عن مواصلة الطريق نحو القدس والسير قدما باتجاه تحرير أرضنا ومقدساتنا والتخلص من الاحتلال البغيض .

ودعا بحر كل الجهات الحقوقية الدولية والمحلية لاتخاذ مواقف متقدمة وواضحة لضخ الاحتلال وجرائمه خاصة المتعلقة برموز الشرعية المحصنين أصلا وفقا للقانون الدولي مؤكدا بأن السياسة الصهيونية القائمة على الابتزاز السياسي مرفوضة وطنيا وستبوء بالفشل حتما.

د. بحر: الشعب الفلسطيني وأحرار العالم يدعمون الأسرى حتى تحقيق مطالبهم العادلة



وتوقف عن التنسيق الأمني والتعاون مع المخابرات الصهيونية، وتوقف مهزلة التفاوض التي أضاعت الحقوق الفلسطينية، وأعطت الذريعة للاحتلال الإسرائيلي لمواصلة اعتقالاته بحق أبناء الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية. وأكد بحر أن الاحتلال يتحمل المسؤولية الكاملة عن حياة أي أسير في سجون الاحتلال، ومطالب المقاومة الفلسطينية بخطف الجنود الإسرائيليين، وصنع صفقات تبادل مشرفة لتحرير الأسرى مثل صفقة وفاء الأحرار. بدوره وجه الأسير المحرر توفيق أبو نعيم نداء لكافة أبناء الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات وأراضي ١٩٤٨ قائلا: "عليكم أن تتحدوا وترصوا الصفوف، فقضية الأسرى هي القضية المركزية والإنسان أغلى من كل شيء، إذا لم تتحدوا الآن في الدفاع عن الأسرى وقضيتهم فمتى ستفعلوا".

قال د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنابة خلال مشاركتة في الوقفة التضامنية مع الأسرى المضربين عن الطعام التي نظمتها حركة الأحرار الفلسطينية في مقر المجلس التشريعي بغزة، إن الأسرى يعلنون الإضراب من أجل فلسطين وكرامة الأمة العربية والإسلامية، وإن ممارسة الاحتلال الصهيوني لسياسة العزل الانفرادي ونقل قيادات الحركة الأسيرة وغيره من السياسات الإجرامية يأتي من أجل كسر شوكتهم وثنيهم عن المطالبة بحقوقهم الشرعية والإنسانية العادلة. وأكد بحر أن الشعب الفلسطيني سيظل وراء الأسرى يدعمهم بكل ما استطاع حتى تحريرهم، وكل الإضرابات والاعتصامات سوف تستمر في فلسطين والعالم العربي والإسلامي والأوروبي حتى تحقيق كافة مطالب الأسرى المشروعة. وأضاف: "على سلطة رام الله أن تتجمل من نفسها وتعود إلى ردها،

النواب الإسلاميون يبحثون مع السفير السويسري ملف نظرائهم الأسرى

التقى وفد يمثل نواب كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي، بالسفير السويسري لدى السلطة الفلسطينية رونالد ستانجر، وذلك في مقر السفارة بمدينة رام الله. وناقش وفد النواب، الذي تكون من النائب المقدسي المبدع لرام الله أحمد عطون والنائب عن القدس وائل الحسيني، مع رونالد قضية اختطاف نواب القدس ووزيرها من قبل الاحتلال وإبعادهم عن مدينتهم ومسقط رأسهم. وتطرق الوفد البرلماني مع السفير أيضا لاعتقال رئيس المجلس التشريعي الدكتور عزيز دويك وزملائه النواب، عوضا عن إنتهاك الحصانة البرلمانية التي يتمتع بها النواب.

وأطلع النائبان عطون والحسيني السيد رونالد على آخر مستجدات قضية الأسرى في سجون الاحتلال وإضرابهم عن الطعام، مشددين على ضرورة تدخل دولة سويسرا لدى المجتمع الدولي وتشكيل عامل ضغط على الاحتلال الصهيوني وعلى ممارساته بصفة سويسرا الحاضنة لوثيقة جنيف الخاصة بالأسرى.

وتداول الوفد البرلماني والسفير السويسري ملف حقوق الإنسان والحريات بشكل عام في فلسطين لا سيما انتهاكات الاحتلال الصهيوني في مدينة القدس.

المجلس التشريعي يستقبل وفد المنظمة العربية لحقوق الإنسان

تحريم التنازل عن القدس وقانون تنظيم الزكاة وقانون حقوق أسر الشهداء وقانون الطب الشرعي وقانون نقل الأعضاء البشرية وزراعتها وقانون تنظيم المهن الصحية الفلسطينية.

ورصد بحر أيضا على المستوى الرقابي وعمل لجان المجلس وعلى رأسها لجنة الرقابة والحريات وحقوق الإنسان، صدور ٧٤ تقرير تتحدث في غالبيتها عن حقوق الإنسان الفلسطيني. وطلب بحر من وفد المنظمة العمل على تبادل الخبرات والزيارات وتدريب بعض الطواقم ذات العلاقة على عملية التوثيق للجرائم التي يمارسها الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني.

بدوره قال رئيس الوفد د. أمين مكي مدني أنهم سعداء بهذه الزيارة وأن المنظمة لم تكن قادرة على متابعة عملها وزيارة قطاع غزة في ظل النظام المصري السابق، مؤكدا على أهمية وألوية تنفيذ المصالحة الوطنية الفلسطينية، والتي تأتي ضمن أولوية أعمال المنظمة العربية لحقوق الإنسان.



يضع قضايا حقوق الإنسان على رأس أولوياته وأهدافه في خدمة المجتمع الفلسطيني، مبينا القرارات التي أصدرها المجلس مثل حق عودة اللاجئين الفلسطينيين وقانون

وطالب بحر الوفد بالوقوف مع الشعب الفلسطيني وطرح قضية الأسرى في سجون الاحتلال في كل المحافل الدولية. وأكد بحر لمجلس أمناء المنظمة أن المجلس التشريعي

رحب رئيس المجلس التشريعي بالإنابة د. أحمد بحر بوفد مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان في مقر المجلس بمدينة غزة والذي يأتي ضمن زيارة إلى قطاع غزة تستغرق أربعة أيام.

وشدد بحر على دور المنظمة العربية لحقوق الإنسان منذ نشأتها في الدفاع عن القضية الفلسطينية حيث وضعهم في صورة أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، مركزا على قضية الأسرى في سجون الاحتلال الذين يخوضون الآن إضرابا مفتوحا عن الطعام للمطالبة بحقوقهم البسيطة والمشروعة التي كفلتها الشرائع السماوية والقوانين الدولية.

وقال بحر: "الاحتلال الإسرائيلي يعتبر نفسه فوق القانون الدولي ولا يلقي بالآ لكافة الاتفاقيات الدولية التي تكفل حقوق الأسرى والشعب المحتل، لكن الشعب الفلسطيني يقف بكامل قواه وفعالياته لمناصرة الأسرى ودعمهم في صمودهم في هذه المعركة".

لمناقشة اتفاقيات الكهرباء مع مصر

اللجنة الاقتصادية بالتشريعي تعقد

جلسة استماع لنائب رئيس الوزراء ورئيس سلطة الطاقة



عقدت اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي جلسية اجتماع مع كل من م. كنعان عبيد رئيس سلطة الطاقة ود. محمد عوض نائب رئيس الوزراء لمناقشة ما تم الاتفاق عليه مع الجانب المصري حول إمداد غزة بالكهرباء بحضور كل من رئيس اللجنة الاقتصادية د. عاطف عدوان وأعضائها د. يوسف الشرافي ود. سالم سلامة وجمال نصار. وتابعت اللجنة آخر التطورات فيما يتعلق بوصول باخرة النفط القطرية التي تضع السلطات المصرية العديد من العقبات أمام تفريغ حمولتها وإيصال ما فيها لقطاع غزة.

التشريعي يستقبل وفدا من حزب النور المصري

استقبل المجلس التشريعي وفدا مصرية برئاسة رئيس حزب النور عماد الدين عبد الغفور الذي يزور قطاع غزة للمرة الأولى بهدف الاطلاع على أوضاع الفلسطينيين في القطاع المحاصر وتلمس احتياجاتهم، والتواصل مع القوى الفلسطينية.

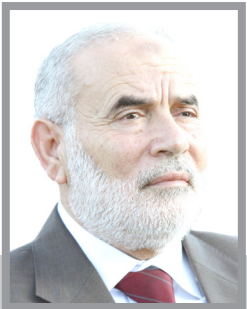
وكان في استقبال الوفد عدد من النواب برئاسة د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنابة. ورحب بحر بالوفد الزائر للقطاع مؤكدا على عمق العلاقة الفلسطينية المصرية منذ التاريخ وحتى الآن، ملفتا إلى أن الشعبين تربطهم رابطة الدم والأخوة والجوار والدين، وقال: "نحن في المجلس التشريعي نتابع سير عملية الانتخابات في مصر ونذكر حجم المؤامرة على مصر".

ولفت إلى أن مصر إن كانت قوية فستكون الأمة العربية والإسلامية قوية، معبرا عن أمله في اتحاد جميع القوى المصرية حتى تصبح قوى فاعلة في المنطقة وتعيد للدور المصري مجده في الساحة الدولية. واستعرض بحر شرواحا وأفيا حول عمل المجلس وطبيعة العقوبات التي تعترض عمله، كما شرح عن الأسرى ومعاناتهم، مطالبا ووقوف الأشقاء المصريين الى جانبهم، وشدد على أن شعب فلسطين سيبقى يدافع عن حقوقه المشروعة حتى تحرير أرضه. وقال: "ستستذكر اليوم المؤامرة الدولية التي تعرضنا لها فور فوزنا في الانتخابات التشريعية، ونحذر مصر من أن تتعرض لمثل هذه المؤامرة". وأكد على أهمية الزيارة في التواصل بين الشعبين الفلسطيني والمصري، إضافة إلى إطلاع قادة حزب النور أحد أبرز القوى السياسية المصرية على الواقع الصعب الذي يمر به قطاع غزة جراء الحصار.

كلمة البرلمان

بمناسبة عيد العمال العالمي

الرأسمالية... أول من سرقت جهود العمال



د. أحمد محمد بحر

تحتفل بلدان العالم في الأول من أيار من كل عام بعيد العمال العالمي من خلال إقامة المظاهرات والمسيرات والفعاليات المتنوعة مطالبة بتلبية مطالب العاملين، والتأكيد على حقوقهم، وتحسين أوضاعهم المعيشية.

ومن المؤسف أن إحياء هذه المناسبة أصبحت عادة روتينية من كل عام يتظاهر فيها الناس ثم يعودون إلى بيوتهم دون تغيير يذكر، وفي ظني أن الكثير من المحتفلين قد يغيب عن ذاكرتهم أن هذه المناسبة كانت نتيجة للظلم الذي وقع على العمال الأمريكيين من الرأسمالية التي اضطهدتهم وأكلت حقوقهم، ولم تقدم لهم إلا الفتات، الأمر الذي أكبرهم على إعلان الإضراب العام في مدينة شيكاغو عام ١٨٦٨م مطالبين بتحديد ساعات العمل، وتحسين أجورهم، وقد تم أول احتفال بهذه الذكرى عام ١٨٩٠م ثم بادرت مدينة نيويورك إلى الإعلان عن أول أيار ليكون عيد الولاء، وقد صادق الرئيس الأمريكي آيزنهاور عام ١٩٥٥م على هذا الإعلان (عيد الولاء) عيد أمريكيا وطنياً.

ولا يخفى أن أكثر الاحتفالات ضخامة هي التي كانت تنظم في الساحة الحمراء في موسكو، وتخللها عروض عسكرية تشارك فيها أهم القطع العسكرية السوفيتية، وقد تعاضمت تلك الاحتفالات من أجل الإشادة بزعيم الطبقة العاملة، ثم يصفق الجمهور بحرارة لنضال البروليتاريا وينتهي العرس، ويعود الزعيم إلى قصره، ويعود العمال إلى قبورهم.

والغريب أن العالم الرأسمالي المتحضر هو أول من بدأ باضطهاد العمال وسحقهم وسرقة جهودهم إلا من أجل الحفاظ على مكاسبه الذاتية وهو نفسه الذي صنع لهم عيداً عالمياً تماماً كما فعلوا بالمرأة أهانوها واحترقوا وجعلوها سلعة تباع وتشترى ثم أوجدوا لها يوماً عالمياً كي يغطوا على جرميهم النكراء. ومما يزيد الإنسان ألماً أننا في الشرق العربي الإسلامي نقلد الغرب تقليداً أعمى ننقل أفكارهم المسمومة وندافع عنها بمرارة دون فهم وإدراك. وصدق الرسول حين قال: «لتنبئن سنن من قبلكم ... حتى إذا دخلوا حجر ضب لدخلموه».

فلماذا نعكس ظلمهم وإرهابهم علينا فننتهم أنفسنا بالتقصير وديننا بالعزلة والجمود، علماً بأنه لا يوجد نظام في الكون اهتم بالعمل فوضع له فكرة واضحة ومنهجاً قومياً كاهتمام إسلامنا العظيم، والأغرب من ذلك أنه لم يقدر العمل ويهتم به فحسب وإنما جعله الطريق إلى الآخرة إلى جنة عرضها السموات والأرض.

قال : «إن قامت القيامة وبيد أحدكم فسيلة فاستطاع ألا يقوم حتى يغرسها فليغرسها فله بذلك أجر»، كان من المتوقع أن يقول الرسول فليسرع كل منكم فليستغفر ربه عما قدمت يدها، وليتوجه بدعوى خالصة أن يميته الله على الإيمان، وأن يتقبل توبته، لكن الرسول لم يقل شيئاً من هذا الذي توقعه السامعون بل قال أغرب ما يمكن أن يخطر على قلب بشر فقال: «إذا قامت القيامة وبيد أحدكم فسيلة... يا الله يغرسها! وما هي الفسيلة؟ إنها التي لا تثمر إلا بعد سنتين أو أكثر والقيامة في طريقها أن تقوم يا سبحان الله!! إنه مناهج الإسلام .. إن طريق الآخرة هو طريق الدنيا، إنهما ليسا طريقين منفصلين وإنما هو طريق واحد في نظر الإسلام وكلاهما يسير جنباً في هذا الطريق الواحد الذي لا طريق سواه، قال تعالى : وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا

كما ينزل الإسلام العاملين الصادقين منزلة الأنبياء والشهداء قال : «التاجر الأمين الصدوق مع النبيين والصديقين والشهداء»

والعمل في الإسلام شرف كبير يثاب الإنسان عليه، قال : «إن الله يحب المؤمن المحترف» وقال: «من أمسى كالا من عمل يده أمسى مغفوراً له».

فداود عليه السلام كان حداداً، وسيدنا نوح كان نجاراً، وموسى عليه السلام كان راعياً وكذلك سيدنا محمد ، وأبى بكر كان تاجراً، والزبير بن العوام كان خياطاً، وعمر بن العاص كان جزاراً، كما حذر الرسول صلى الله عليه وسلم من التسول والجلوس في البيت بلا عمل فقال: «لإن يأخذ أحدكم حيلة ثم يأتي الجبل فيأتي بحزمة حطب على ظهره فيبيعها فيكف الله بها وجهه خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه». وروى عمر رضي الله عنه أنه رأى بعد الصلاة قوماً قابعين في المسجد يدعوى التوسك على الله فعلاهم بدرته وقال كلمته المشهورة: لا يقعد أحدكم عن طلب الرزق ويقول اللهم أرزقني وقد علم أن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة ولقد حث القرآن صراحة على العمل فقال تعالى:

هو الذي جعل لكم الأرض ذللاً فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور

كما تكفل الإسلام برعاية العمال والحفاظ على حقوقهم خاصة في فترة العجز أو الضعف وذلك بالإنفاق عليهم من بيت مال المسلمين.

وأخيراً وتوبيجاً لهذا كله فقد طالب الإسلام العاملين بضرورة إتقان العمل لينالوا رضا الله والجنة قال : «إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه»

قضية الأسرى أصبحت قضية شعب.. والتفاعل الدولي أطلق شرارته الأولى

إضراب الأسرى.. إرادة زاحفة نحو النصر المظفر على جبروت الاحتلال

القول أن انتصار إرادة الأسرى من شأنها التأريخ لمرحلة جديدة في مسيرة الحركة الفلسطينية الأسيرة؟ "البرلمان" حملت هذه التساؤلات لعدد من نواب المجلس التشريعي، وأعدت التقرير التالي.

كيف تبدو تقييمات التنبؤ البرلمانية لمستوى التفاعل مع الإضراب المفتوح الذي يخوضه الأسرى داخل سجون وباسطيلات الاحتلال الصهيوني؟ وهل اقتربت مطالب الأسرى من التحقق في ظل الإضراب المفتوح عن الطعام؟ وهل يمكن

إنجاز قريب

من ناحيته أكد النائب سالم سلامة أن هذا الإضراب يقترب من تحقيق أهدافه، وأن ما دفعه هؤلاء الأسرى المضربون من تضحيات في سبيل نيل بعض حريتهم أو بعض مستلزمات حياتهم الإنسانية في السجون يقريهم من النصر.

وتابع: "منهم من وصل المشفى لأن وضعه الصحي خطير إلا أنه مصر أن لا يتناول طعاماً ولا شراباً، ومنهم من أضرب عن أخذ الدواء وهذا غاية في البذل والتضحية، إنهم يعاهدون الله ويعاهدون إخوانهم الذي مضوا على طريق الحرية والخلاص أن ينالوا حقوقهم وينتزعوها من بين يدي هذا السجن المجرم".

وأضاف أن الأسرى هم شريحة من المجتمع الفلسطيني وجزء من المجاهدين المناضلين لتحرير فلسطين، فهم يدافعون عن الأمة العربية والإسلامية وأرضها المقدسة، مؤكداً أن هذا الأمر يثبت أن هؤلاء الأسرى مصرون على المضي حتى تحقيق النصر، وأن التاريخ سيكتب بماء من ذهب هذه التضحيات التي يبذلها السجين الذي لا يحمل معه لا حجراً ولا سكيناً، وإنما يحمل روحه وأمعاءه الخاوية يضرب بها في وجه السجن، ويقول له إننا لا نعطي الدنية في ديننا، وسنبذل كل ما في أيدينا وكل ما في بطوننا من أجل حريتنا والتي هي جزء من حرية هذا الشعب.

نحو مرحلة مشرفة

بدوره لفت النائب ياسر منصور إلى أن المطالب التي تقدم بها الأسرى هي مطالب مشروعة وعادلة وإنسانية، موضحاً أن ما عهدناه على مصلحة سجون الاحتلال أنها تماطل وتسوف دائماً.

وأضاف: "إذا بقيت إرادة الأسرى كما هي وهم يتمتعون بإرادة قوية وعزيمة صلبة سيحققون مطالبهم بإذن الله، فالآن إدارة السجون تسعى للتفاوض بشأن مطالب الأسرى وتتحدث عن هذه المطالب وتطالب بمهلة، فأتصور أن موقفهم الصلب وإرادتهم القوية والاستمرار في الإضراب في النهاية سوف تحقق مطالبهم جميعاً، وسترضخ إدارة السجون لهم، ومن الضروري لتحقيق ذلك أن تبقى كلمتهم واحدة". وتابع: "لا شك أن المحطات في حياة الأسرى وبالذات موضوع الإضراب قد شكل علامات فارقة في تاريخ الحركة الأسيرة، فهم خاضوا عدد من الإضرابات المفتوحة آخرها كان عام ٢٠٠٤ وكان له الكثير من الدعم والتأييد، والتعاطف الجماهيري، وأتصور أن مثل هذه الإضرابات تؤسس فعلاً لحركة وطنية رائدة في مواجهة الاحتلال، وأرى أن إدارة السجون أصبحت تحسب حساباً كبيراً لقرارات الأسرى لأنهم يستمرون في مواجهة السجن للمطالبة بحقوقهم المشروعة ولا يخشون الشهادة في سبيل ذلك، وبالتالي هذا الإضراب سوف يؤسس لمرحلة مشرفة قادمة سترسخ ثبات الأسرى وتعزز صمودهم".

تراجع صهيوني

وفي سياق متصل أعرب النائب خالد سعيد عن تفاؤله بحسب ما يرد من أنباء من أن إدارة السجون سترضخ في النهاية لتحقيق مطالب الأسرى، خاصة في ظل ما يقال عن مفاوضات وموعد للرد على هذه المطالب أو بعضها، مضيفاً: "أمل أن يكون هذا صحيحاً وأن يكون قد اقترب موعد تحقيق هذه المطالب أو بعضها".

وتابع: "لا شك أي إنجاز للأسرى، خاصة تحقيق المطالب الأساسية من إنهاء العزل الانفرادي ومواصلة التعليم والعلاج والسماح للأهالي بالزيارة خاصة أهالي قطاع غزة وإلغاء قانون الحرمان والمنع، بلا شك إن تحقيق هذه المطالب أو بعضها يؤسس لمرحلة جديدة في تثبيت الحقوق وتزيل قليلاً من معاناة الأسرى".

قضية شعب

من ناحيته أوضح النائب فتحى قرعاوي أن قضية الأسرى من القضايا التي تراكم عليها الغبار منذ سنوات طويلة، ولم تكن قضية مركزية لدى المفاوض الفلسطيني أو السلطة الفلسطينية بالذات، وبالتالي كانت قضية مهمشة لدى الشعب الفلسطيني وأصبحت الاعتصامات التي تجري أمام مقر الصليب إجراءً روتينياً لا تقدم ولا تؤخر شيئاً.

وأضاف: "باعتماداً أن ما جرى من التنسيق ووحدة الصف والتكاتف في داخل الحركة الأسيرة، وإذا استمرت هذه الوحدة وشهدنا انضمام المزيد من الأسرى، فإن ذلك سيشكل ضغطاً على مصلحة السجون الإسرائيلية". مشيراً إلى أن ذلك يأتي بالتوازي مع الضغط الإعلامي الذي جرى في بعض الدول الأوروبية من اعتصام أمام مقر رئاسة الوزراء البريطانية وأمام البرلمان الأوروبي".

وأوضح أن هذه بداية لنقل قضية الأسرى إلى العالم والمجتمع الدولي ثم لمجلس الأمن وكافة المؤسسات الدولية، مضيفاً: "كل ذلك سيضغط على مصلحة السجون الإسرائيلية لتحقيق مطالب الأسرى الإنسانية والمشروعة".

وتابع: "قضية الأسرى الآن هي قضية الشعب الفلسطيني بكامل قواه ويدعمها بكافة أطيافه، وقد ساهم ذلك بشكل كبير في تفعيل قضية الأسرى، وإبرازها مصيريتها ومركزيتها وستؤرخ لتاريخ القضية الفلسطينية، وبالتالي أصبح أكيدا لدى الشعوب أن الإضراب ليس فقط لتحقيق مطالب الأسرى وإنما لإطلاق سراحهم أيضاً، وما كان هذا ليتحقق إلا بعد صفقة تبادل الأسرى التي نفذتها فصائل المقاومة.

النائب شهاب: فعاليات التضامن مع الأسرى في ازدياد.. والإضراب يشكل إضافة نوعية في تاريخ الحركة الأسيرة



النائب سلامة: الإضراب يقترب من تحقيق أهدافه.. والأسرى مصرون على التضحية حتى تحقيق النصر



النائب منصور: موقف الأسرى وإرادتهم القوية ستتكلل بتحقيق مطالبهم.. وإدارة السجون تحسب حساباً كبيراً لقرارات الأسرى



النائب سعيد: إدارة السجون سترضخ لإرادة الأسرى.. والإضراب يؤسس لمرحلة جديدة لتخفيف معاناة الأسرى



النائب قرعاوي: قضية الأسرى أصبحت قضية شعب.. والإضراب تجاوز مطالب الأسرى إلى إطلاق سراحهم أيضاً



انتصار قريب

فقد علق النائب محمد شهاب على إضراب الأسرى قائلاً: "إننا واثقون بأن الأسرى سينتصرون بإذن الله عز وجل وتحقق لهم مطالبهم، أما بالنسبة لتوقيت ذلك فالأمر بحاجة إلى مزيد من الوقت حتى يرضخ الاحتلال، فالأسرى يمرون الآن بمحاولات حثيثة من مصلحة السجون بالتفاوض والمساومة جولة بعد جولة في محاولة لتشتيت شملهم وإغرائهم بالقليل من المنجزات، ومن جهة أخرى هناك بث لبعض الإشاعات المغرضة التي تستهدف ضرب صمود الأسرى، لكن أسرارنا على وعي كامل وإحاطة جيدة بهذه المحاولات الصهيونية الخبيثة، ولذلك هذه المحاولات لن تؤتي أكلها بل ستزيد من إصرار أسرارنا على خوض إضرابهم".

وأضاف: "كان الرد القوي على هذه المحاولات الصهيونية هو قيام أعداد جديدة في العديد من ساحات الاعتقال بالالتحاق بالإضراب المفتوح ضمن خطة ممنهجة وضعتها قيادة الحركة الأسيرة والتي عزل معظمها إلى أكثر من مكان".

وأوضح أن فعاليات التضامن والدعم للأسرى تتصاعد يوماً بعد يوم، وتتصاعد في الساحة الأوروبية أيضاً، كما حدث في الدنمارك بالأمس وكذلك في المنتدى البريطاني في قلب بريطانيا، وهي فعاليات قوية ومؤثرة وساخنة وستستمر وتتصاعد في كل الساحات المحلية والعالمية، مؤكداً أن هذا الإضراب يشكل إضافة نوعية جديدة تضاف لتاريخ الحركة الأسيرة المشرف.



بدعوة رسمية من رئيس

وفد برلماني برئاسة د. بحري ختم

ولي العهد ورئيس مجلس النواب والشورى

اختتم وفد برلماني برئاسة د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنابة زيارة لمملكة البحرين استمرت عدة أيام والتقى خلالها ولي العهد ورئيس مجلس النواب والشورى ووزراء ومؤسسات

خيرية رسمية وشعبية بحرينية. وناقش الوفد خلال لقاءاته مع الأسرى وتهويد القدس والحصا

قضايا الأسرى وتهويد القدس والحصار وأزمة الكهرباء ونقص الدواء في قلب المباحثات



رئيس مجلس النواب البحريني يقدم درعا تكريميا

والالقاء بأهلها المحاصرين منذ سنوات.

وفي نهاية اللقاء تبادل رئيسي المجلسين الهدايا التذكارية قبل أن يدعو الصالح بحر والوفد المرافق له لحضور جانب من الجلسة الأسبوعية لمجلس الشورى حيث استهل الجلسة بالترحيب بالوفد والتأكيد على متانة العلاقات بين المجلسين: البحريني والفلسطيني، والشعبين الشقيقين، مشيدا بصمود الشعب الفلسطيني وثبات أسراه، داعيا برلمانات العالم إلى بذل مزيد من الجهود لتأمين إطلاق سراح زملائهم الفلسطينيين من سجون الاحتلال.

لقاء رئيس لجنة مناصرة فلسطين

وفي محطته التالية التقى الوفد البرلماني رئيس وأعضاء لجنة مناصرة الشعب الفلسطيني بحضور لجنة الصداقة البحرينية الفلسطينية المنبثقة عن مجلس النواب البحريني. ورحب رئيس اللجنة النائب على أحمد عبد الله بالوفد، معربا عن تمنياته بأن تتمكن لجنته من تقديم خدمة نوعية تساهم في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني على أرضه في



الوفد البرلماني يكرم الداعية عبد اللطيف آل محمود

التغلب عليها عما قريب.

بدورهما أكد النائبان عدوان ونصار على ضرورة حماية وحدة الشعب البحريني وعدم إتاحة الفرصة للمتربصين الراغبين بإشاعة الفوضى، فيما أكد النائب الجمل أن المصالحة الفلسطينية تشكل خيارا استراتيجيا للشعب الفلسطيني ليس لأحد الحق بإضاعته أو التفریط فيه.

لقاء رئيس مجلس الشورى

ومن ثم زار الوفد البرلماني رئيس مجلس الشورى البحريني على بن صالح الصالح بمكتبه، وبحث معه السبل الكفيلة بتطوير وتفعيل العمل البرلماني بين مجلس الشورى البحريني والمجلس التشريعي الفلسطيني، بالإضافة إلى قضايا الحصار وأزمته نقص الدواء والوقود بغزة.

ورحب الصالح بالوفد، معتبرا أن الزيارة تأتي في إطار التواصل مع الشعب الفلسطيني وممثليه المنتخبين ديمقراطيا، مؤكدا ووقوف مجلسه إلى جانب دعم الحق الفلسطيني والنواب المختطفين في سجون الاحتلال وعلى رأسهم عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي، منوها إلى أنه لم يدع فرصة أتاحت له إلا وتحدث فيها عن ضرورة إطلاق سراح النواب المختطفين والضغط على الاحتلال للتعامل معهم وفق القوانين والمواثيق الدولية.

وشدد الصالح على أن قضية فلسطين وأسراها الأبطال هي محط اهتمام كل عربي ومسلم وأنها حية في قلوبنا جميعا، مشيرا إلى جهود مجلس الشورى البحريني على المستوى الدولي من خلال اتحادات البرلمانات الدولية والتجمعات النيابية العالمية الرامية للضغط على الاحتلال وتعريته أمام العالم كونه مجرم حرب.

بدوره استعرض بحر معاناة الأسرى وخاصة المضربين عن الطعام منهم، مؤكدا بأن الخطر الحقيقي بات يتهددهم جراء الإضراب لمدة طويلة ونتيجة لسلب الاحتلال أبسط حقوقهم ومنعهم من تلقي العلاج اللازم.

ودعا بحر نظيره البحريني لاتخاذ مواقف أكثر حزما لإجبار الاحتلال على الإفراج عن النواب المختطفين كونهم يحملون الحصانة البرلمانية.

وشدد على أن الاحتلال يمضي قدما في سياسته الرامية لتهويد القدس وطمس معالمها الإسلامية والعربية وتجريف مقابر تاريخية تضم رفات بعض الصحابة بحجة إقامة مشاريع ومنشآت ومبان حديثة وإجراء توسيعات في بعض الأماكن.

ولفت بحر إلى أن الحصار السياسي والاقتصادي ما زال مفروضا على قطاع غزة الذي يموت مرضا نتيجة نقص الأدوية والمستلزمات الطبية.

ودعا بحر رئيس مجلس الشورى البحريني لزيارة لقطاع غزة على رأس وفد برلماني يمثل المؤسسة النيابية بالمملكة التي قدمت الكثير من أجل فلسطين كي تتوج هذا المشوار الطويل في خدمة الشعب والقضية بزيارة غزة

ودعا بحر رئيس مجلس النواب البحريني لزيارة غزة وفلسطين قائلا: «باسم أخي د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي المختطف في سجون الاحتلال يسعدني أن أتقدم لكم بدعوة رسمية لزيارة غزة والإطلاع على حجم المعاناة التي يكابدها شعبنا جراء الاحتلال والحصار».

ومن مكتب رئيس المجلس أدلى بحر بتصريحات صحفية متلفزة لقناة مملكة البحرين الفضائية تطرق فيها لقضية الأسرى المضربين عن الطعام، موضحا أن الزيارة تأتي في إطار تواصل المجلس التشريعي مع مجلس النواب البحريني لتعزيز التعاون المشترك بين المجلسين، محذرا الاحتلال من المساس بالأسرى ومحملا إياه مسؤولية تدهور صحة بعضهم جراء الإضراب عن الطعام، لا سيما النائب المسن أحمد الحاج على المضرب عن الطعام منذ ١٢ يوما والنائب أحمد سعادت.

وقدم الوفد لرئيس مجلس النواب هدية تذكارية، متمنيا عليهم بضرورة متابعة الجهود ومواصلة العمل لتفعيل قضية النواب الأسرى وكافة الأسرى في سجون الاحتلال.

لقاء ولي العهد

وفي محطته التالية زار الوفد البرلماني ولي عهد البحرين سلمان بن حمد آل خليفة بمقر إقامته بالعاصمة، حيث أعرب بحر عن تمنياته للشعب البحريني بأن ينعم بالوحدة وحرص الصقوف، مشيدا بحكمة ملك البحرين وولي عهده في إدارة

الأزمة الداخلية التي عصفت بالبلاد مؤخرا.

في حين أكد ولي العهد على نهج المملكة القاضي بالإصلاح السياسي والاجتماعي، مشيدا بالعمل النيابي في بلاده، مقدما شرحا وافيا عن طبيعة التركيبة السكانية والخرطة

الوصول والاستقبال

وكان الوفد البرلماني الفلسطيني برئاسة بحر حط رحاله في مطار البحرين الدولي الأحد الماضي، وكان في استقباله النائب الأول لرئيس مجلس النواب البحريني عبد الله خلف الدوسري ورئيس لجنة مناصرة الشعب الفلسطيني النائب على أحمد عبد الله والنائب خالد المألور عضو مجلس النواب ولقيف من كبار المسؤولين والعاملين بالمجلس.

ولدى استقبالهم رسميا في صالة كبار الزوار رحب نائب رئيس مجلس النواب البحريني بالوفد الزائر، معربا عن سعادته البالغة لوجود الوفد على أراضي المملكة، معبرا عن سعادة البحرين، شعبا وبرلمانا، بهذه الزيارة التي وصفها بالتاريخية.

بدوره تقدم بحر بالشكر لمملكة البحرين، حكومة وملكها وشعبا، لوقوفها إلى جوار الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية على مدى عقود من الزمن، مشيدا بالخدمات المعنوية والمادية التي قدمتها المملكة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في مواجهة العدوان والاحتلال والحصار.

وقدم بحر شرحا عن الأوضاع الفلسطينية وتداعيات الحصار، مستذكرا العدوان الأخير على غزة وكيف هبت جماهير البحرين للتظاهر والاحتجاج نصرة لغزة وأهلها الصامدين.

لقاء رئيس مجلس النواب

ومن ثم حل الوفد ضيفا على مجلس النواب حيث رحب رئيسه خليفة بن أحمد الظهراي بالوفد، معربا عن أمانيه في حرية الشعب الفلسطيني من الاحتلال، مؤكدا بأن مجلس النواب البحريني قد بذل ما بوسعه وسيستمر بذلك



الوفد البرلماني لدى لقائه وزير الخارجية البحريني

من أجل خدمة فلسطين والمسجد الأقصى.

من ناحيته شكر بحر رئيس مجلس النواب، مستذكرا المواقف النبيلة للمملكة تجاه قضايا الشعوب المستضعفة، والشعب الفلسطيني على وجه التحديد، منوها لمعاناة أسرانا الأبطال في سجون الاحتلال سيما النواب منهم وكافة الأسرى المضربين عن الطعام.

السياسية في المملكة.

بدوره تطرق بحر إلى قضايا الحصار والاستيطان وتهويد القدس والإغلاق ونقص الأدوية والمستلزمات الطبية جراء الحصار المضروب على غزة منذ بضع سنين، مؤكدا بأن الانقسام السياسي في فلسطين ليس إلا ظاهرة عابرة سيتم

مجلس النواب البحريني

زيارة لمملكة البحرين التقى خلالها وزراء ومؤسسات خيرية رسمية وشعبية بحرينية

التي يعاني منها قطاع غزة .

وضم الوفد إلى جانب د . بحر كلا من النائب د . عبد الرحمن الجمل
والنائب د . عاطف عدوان والنائب جمال نصار .

مع المسؤولين البحرينيين قضايا
ار وأزمة الكهرباء ونقص الدواء

د. بحر يشيد بمواقف البحرين في خدمة القضية الفلسطينية ويدعو قادتها لزيارة غزة والاطلاع على معاناة أهلها

لقاء وزير التربية والتعليم

كما التقى الوفد البرلماني وزير التربية والتعليم البحريني
ماجد بن علي النعيمي.
وتباحث الطرفان حول تخصص تقنيات التعليم الحديث، وسبل
الاستفادة فلسطينيا من التجربة التعليمية البحرينية.

لقاء جمعية الإصلاح الإسلامية

كما نظمت جمعية الإصلاح الإسلامية البحرينية حفل عشاء على
شرف الوفد البرلماني بحضور رئيس مجلس النواب البحريني
ورئيس مجلس أمناء الجمعية ونائبه عبد العزيز المير الذي
تعهد بكلمته أن جمعيته ستبذل أقصى جهد مستطاع لخدمة
الشعب الفلسطيني وخاصة الفئات الضعيفة والأسر الفقيرة
وتلك التي فقدت مصدر رزقها جراء الحصار على غزة.
وحضر اللقاء المثات من العلماء والأكاديميين والأدباء وأعضاء
الجمعية ومحبي الشعب الفلسطيني وجمع غفير ممن زاروا غزة
كمتضامنين من أجل فك الحصار.
وأشاد بحر بجمعية الإصلاح التي عرفتها الأسر الفقيرة بغزة من
خلال مساعداتها المادية والمعنوية.

زيارة المؤسسة الخيرية الملكية

وفي نهاية زيارته للمملكة زار الوفد المؤسسة الخيرية الملكية
حيث عبر الأمير ناصر بن حمد نجل ملك البحرين ورئيس
مجلس أمناء المؤسسة عن بالغه شوقه لزيارة غزة المحاصرة،
مؤكد أن هموم أهلها تصاحبه صباح مساء، معلنا أنه ينتظر شهر
سبتمبر القادم بفارغ الصبر كي يكون بين أهله بغزة ويفتح
مشاريع مؤسسته على أرض القطاع بناء على توجيهات مباشرة
من ملك البحرين.

وعبر بحر عن اعتزاز الشعب الفلسطيني بالبحرين
ومواقفها الداعمة للقضية الفلسطينية على المستوى
الرسمي والشعبي، وأضاف: «نحن باسم الشعب الفلسطيني
نشهد بأن هذا البلد محب لفلسطين، وأدعو الله تعالى بأن
يكتب لهم شرف الصلاة في المسجد الأقصى بعد تحريره
من براثن الاحتلال».

وشدد بحر على أن شعبنا صاحب حق واضح وناصح في أرضه
ووطنه، وبالتالي فهو في موقع القوة وإن كان مستضعفا
بينما الاحتلال باطل ومرفوض وهو في موقع ضعف وإن
كان يملك من أسباب القوة وأدواتها ما يملك.
واستعرض بحر أمام الحضور قضايا الأسرى وإضرابهم
والحصار وإغلاق المعابر وسياسة تجويع غزة من خلال
اصطناع أزمات سياسية مفتعلة كنقص الدواء والوقود
وقطع التيار الكهربائي ومنع المرضى من السفر للخارج
بغية تلقي العلاج اللازم، مؤكداً بأن الاحتلال لا يحترم
القوانين والمواثيق والمعاهدات الدولية وينتهكها دوماً،
مستشهدا بالحرب الأخيرة على غزة التي استخدم فيها العدو
الأسلحة المحرمة دولياً دون أن يقيم وزناً للقانون الدولي
ولا القانون الدولي الإنساني.

لقاء وزير الخارجية

إلى ذلك التقى الوفد البرلماني وزير الشؤون الخارجية
البحريني غانم بن فضل البوعينين.
وأكد بحر أن مملكة البحرين تملك القرار السياسي والإرادة
القوية التي تمكنها من طرح قضايا شعبنا في المحافل الدولية
والدفاع عنها بقوة وفي مقدمة ذلك قضية النواب المختطفين

موحد من شأنه أن يشكل حالة ضغط على الأطراف المعنية
لإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تعاني منها غزة .
من ناحيته شدد النائب الجمل على ضرورة استيعاب المملكة
للخريجين الجامعيين من الشباب الفلسطيني، لافتاً النظر
إلى أن قرابة ٢٦ ألف خريج جامعي يعانون البطالة بقطاع
غزة، مطالباً المملكة بمواقف سياسية وجهود قضائية تفضح
إجراءات الاحتلال بالمحافل الدولية بغية تجريمه قضائياً
وعالمياً ووقف الجرائم التي يقترفها صباح مساء.
من ناحيته حث النائب نصار على بلورة رؤية مستقبلية
تساعد على فتح الأسواق الخليجية أمام البضائع الغزية،
مشدداً على أن المناصرة يمكن أن تأخذ أشكالاً متعددة
سياسية وإعلامية واقتصادية واجتماعية، مطالباً بتهيئة
الظروف لإنجاز برامج لتبادل الخبرات على الصعيدين
البرلماني والعمل القضائي.
وفي نهاية اللقاء تم الاتفاق على وضع خطة عمل تنفيذية
لبداء عمل اللجنة بشكل عملي.

لقاء الداعية آل محمود

كما قام الوفد البرلماني بزيارة للشيخ والداعية والفقهاء
الإسلامي المعروف د. عبد اللطيف آل محمود بديوان عائلته
بمدينة الحد البحرينية.
وفي كلمته أمام الحاضرين أكد بحر أن البحرين هي
أرض عربية خالصة ونحن في فلسطين ندعم هذا التوجه
وندعو العرب والمسلمين لذلك، مضيفاً: «لبحرين ذات
تاريخ ناصح في خدمة الإسلام العظيم من لدن بعثة النبي
محمد صلى الله عليه وسلم وحتى اليوم».

بدوره ألقى الداعية آل محمود كلمة رحب فيها بالضيوف
الزائرين للمملكة، مشيراً إلى أن البحرين تمثل بلداً ثانياً
للفلسطينيين، مؤكداً باسم العلماء والدعاة بالبحرين على
دعم الحق الفلسطيني في وجه الاحتلال الصهيوني الذي
اغتصب فلسطين مستغلاً حالة الضعف والتشرد التي كان
العرب يملكون فيها إبان النكبة عام ١٩٤٨م.

وأوضح أن الشعب البحريني يسعى دوماً لمتابعة التطورات
السياسية والاقتصادية على الساحة الفلسطينية وتقديم
الدعم اللازم للفلسطينيين، مشدداً على أن الشعب الفلسطيني
يقاوم الاحتلال الصهيوني في فلسطين نيابة عن كل الأمة
العربية والإسلامية، داعياً باسم علماء الأمة إلى عدم زيارة
القدس طالما أنها تقع تحت نير الاحتلال.

وعقب بحر على كلمة آل محمود مشيداً بدور العلماء
والدعاة في تثقيف الناس بأهمية القضية الفلسطينية
ومكانة القدس في عقيدتنا الإسلامية، شاكراً الداعية آل
محمود على جهوده في خدمة القضية الفلسطينية على مدى
بضعة عقود، مؤكداً أن جهود أمثاله أثمرت اليوم حالة
من التعاطف غير المسبوق مع الحق الفلسطيني في كل
أنحاء العالمين العربي والإسلامي مما كان له أطياب الأثر
على صحوه الشعوب وثورتها ضد الأنظمة المتحالفة مع
الاحتلال.



الوفد البرلماني الزائر

مواجهة آلة البطش الصهيونية، مؤكداً بأن اللجنة ستكون
بمثابة حلقة وصل بين المؤسسات والهيئات الحكومية
بالبحرين وبين لجنة مختصة قام المجلس التشريعي
مؤخراً بترشيحها.
بدوره عبر بحر عن رغبته في بناء قناة تواصل دائمة حتى
يتمكن التشريعي من تزويد اللجنة باحتياجات المجتمع
الفلسطيني بشكل دقيق، بالإضافة إلى ترتيب الأولويات
الأمر الذي من شأنه تسهيل مهام اللجنة في إطار خدمة
شعبنا.

ونوه إلى ضرورة سعى اللجنة لدى الاتحادات البرلمانية
العالمية المختلفة بما يحقق توسيع حلقة التضامن مع
الشعب الفلسطيني.

فيما طرح النائب عدوان على اللجنة بحث أزمات الوقود
ونقص الأدوية والمستلزمات الطبية وانقطاع التيار
الكهربائي بغزة، مشدداً على ضرورة تضافر الجهود وتنسيق
المواقف السياسية بخصوص تلك الأزمات للخروج بموقف



الوفد البرلماني أثناء زيارته لرئيس مجلس النواب البحريني

واستعرض بحر أمام الأمير الإنجازات والزيارات التي قام بها
وفده أثناء تواجدهم بالمملكة، مؤكداً أن مساعدات المؤسسة
الخيرية الملكية سواء على صعيد بناء مكتبة مدرسة الفاخورة
أو تشييد المستشفى سيكون له بالغ الأثر على حياة المواطنين
المحاصرين بغزة، مضيفاً بأن زيارة الأمير المرموقة في سبتمبر
القادم ستحمل أبعاداً سياسية ودلالات أخوية ومعنوية عميقة.

يسجون الاحتلال وعلى رأسهم د. عزيز دويك رئيس المجلس
التشريعي.
من جهته أبدى البوعينين جهوزية وزارته لطرح قضية النواب
المختطفين في كل المحافل الدولية من خلال الاجتماعات
الدورية التي تحضرها المملكة بصفتها الرسمية، مؤكداً أن
النصر حليف الفلسطينيين في نهاية المطاف.



اللجنة القانونية في المجلس التشريعي تحت مجهر "البرلمان"

إنجازات مشهودة ورافعة هامة لخدمة قضيتنا ومصالح شعبنا



مقرر اللجنة: نتبنى مشاريع القوانين وفق خطة تشريعية ناضجة تراعي الواقع الفلسطيني وهموم المواطنين ونسعى لتوحيد التشريعات بين شطري الوطن



رئيس اللجنة: أنجزنا العديد من القوانين ومشاريع القوانين الهامة في الفترة الأخيرة ونسعى لإجراء مراجعة شاملة للقوانين المطبقة في الأراضي الفلسطينية

تعتبر اللجنة القانونية في المجلس التشريعي العمود الفقري للعمل التشريعي الفلسطيني نظرا للدور الهام الذي تضطلع به في دراسة مشاريع القوانين وإعدادها ومراجعتها، وهي -وفقاً للنظام الداخلي للمجلس التشريعي- الجهة المخولة بالإشراف على الجهد التشريعي بالتعاون مع باقي اللجان المشكلة في إطار عمل المجلس التشريعي. والمعوقات التي تعترض عملها وممارسة مهامها، وأعدت التقرير

قوانين معلقة

ولدى سؤاله عن سبب عدم إقدام اللجنة على إقرار قوانين هامة مثل القانون المدني أوضح النائب شهاب أن اللجنة القانونية تحرص على تبني مشاريع القوانين وفق خطة تشريعية سنوية بالتنسيق مع لجنة شؤون المجلس ورئاسة المجلس التشريعي وبالتشاور مع رؤساء اللجان، وبالتالي فإن المشاريع المطروحة على أجندة اللجنة تأتي بالتوافق، ومن هنا تحرص اللجنة على تقديم مشاريع القوانين ذات الصلة بالواقع الفلسطيني وهموم المواطن وإيلائها الأهمية المطلوبة. وأضاف: «أما بالنسبة للقوانين الكبيرة مثل القانون المدني وقانون العقوبات وقانوني الشركات والتجاري فهذه القوانين جاهزة وأعدت من قبل مختصين ولكن إقرار مثل هذه القوانين يحتاج إلى توافق حقيقي بين شطري الوطن لأن هذه القوانين تندرج ضمن القوانين الأساسية لأي منظومة تشريعية، فلا يعقل أن تسري أحكام تنظم الشركات في غزة بينما في الضفة تسري أحكام أخرى فنحن نسعى لتوحيد التشريعات وتحديثها ولا نرغب في تعزيز الانقسام، وعلى الرغم من ذلك ليس لدينا مانع من البحث في إقرار هذه المشاريع إذا ما استدعت الحاجة ذلك».

القوانين والانقسام

وحول مآل القوانين المقررة حال انتهاء الانقسام أكد النائب شهاب أنهم مقتنعون بأن القوانين الصادرة عن المجلس التشريعي خلال المرحلة السابقة هي قوانين دستورية وجاءت وفق الأصول القانونية الواردة في القانون الأساسي والنظام الداخلي للمجلس التشريعي. ولفت إلى أن مآل هذه القوانين من الناحية السياسية مرهون بالتوافق، إلا أن البعد القانوني لهذه القوانين لا يشوبه أي عوار.

الآفاق والطموحات

وحول الآفاق والطموحات التي تبتغي اللجنة القانونية بلوغها خلال المرحلة القادمة أكد النائب أبو حلبية أن لجنته تسعى لاستكمال توحيد القوانين بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فضلا عن أن اللجنة وضعت ضمن خططها التنفيذية إجراء مراجعة شاملة للقوانين المطبقة في الأراضي الفلسطينية والوقوف على المخالفات الشرعية فيها.

وأشار إلى اللجنة ستسعى إلى إقامة مؤتمر قانوني حول التطوير التشريعي، وستعتمد إلى عقد الدورات التطويرية لأعضاء اللجنة في مجال الصياغة القانونية، وستعمل على التركيز على التميز والنوعية في مشاريع القوانين المقترحة، بالإضافة إلى تعزيز الأداء البرلماني لأعضاء المجلس التشريعي.

ولفت إلى سعي اللجنة لإنشاء بنك للمعلومات القانونية الإلكترونية (دراسات - أبحاث معاصرة- مقالات- مذكرات)، وتجهيز قاعدة بيانات إلكترونية للقوانين ومشاريع القوانين بما يتيح البحث عن القانون أو المشروع بمحتواهن وإعداد مكتبة قانونية متخصصة خاصة باللجنة وتزويدها بالكتب والدوريات القانونية.

الصعوبات والمعوقات

وحول الصعوبات والمعوقات التي تواجه وتعترض عمل اللجنة أوضح شهاب أن هناك العديد من الصعوبات والمعوقات يتمثل أبرزها في حداثة التجربة التشريعية للكتل البرلمانية وضعف الخبرة القانونية في مجال الصياغة التشريعية، واستتكاك كل الطاقم القانوني الذي كان يعمل في المجلس التشريعي، فضلا عن حالة الانقسام والعمل في مناخ غير مستقر. وأوضح شهاب أن الاستهداف الصهيوني لمبنى المجلس التشريعي وما ترتب عنه من تبديد الجهد التشريعي وتلف الملفات والأعمال التحضيرية للجنة والمشاريع والمحاضر انضاف إلى جملة الصعوبات والمعوقات التي واجهت اللجنة، كما إن التهديدات الصهيونية المستمرة أعاقَت الاجتماعات الدورية والمنتظمة للجنة القانونية. وأضاف شهاب أن صعوبة السفر والحصار المفروض على قطاع غزة حال دون إرسال القانونيين للالتحاق في دورات حول فن الصياغة القانونية بهدف تعزيز عمل اللجنة في إطار ممارسة مهامها التشريعية.

تأثّر الاستعجال

وحول الأسباب الكامنة وراء تأخير المجلس التشريعي في إنجاز بعض القوانين بشكلها النهائي ونشرها في الجريدة الرسمية أكد أبو حلبية أنه لا يوجد تأخر في إنجاز القوانين، ولكن تحرص لجان المجلس التشريعي على التأني في مناقشة مشاريع القوانين لأن هذه المشاريع تتناول مصالح أشخاص وقد تفيد حقوق، وبالتالي يقوم المجلس التشريعي بعقد ورش العمل وجلسات الاستماع والزيارات الميدانية لترويج لمشاريع القوانين والاستئناس بذوي الرأي والخبرة قبل إقرار أي منها بشكله النهائي، ناهيك عن أن الأطوار التي يمر بها مشروع القانون تستغرق وقتاً حيث يمر المشروع بالمناقشة العامة ثم القراءة الأولى يليها القراءة الثانية، وأحيانا تطلب الحكومة قراءة ثالثة كما حصل مع مشروع الهيئة العامة للمعابر والحدود.

مع السلطة التنفيذية

وفي معرض إجابته عن سؤال يتعلق بمدى تطبيق وترجمة السلطة التنفيذية للقوانين التي يصدرها التشريعي أكد أبو حلبية أن الأصل يتمثل في أن القانون بمجرد نشره في الجريدة الرسمية يكتسب الإلزامية وتُلزم الحكومة بإنفاذه عن طريق وضع اللوائح التنفيذية له، مشيراً إلى أن بعض القوانين المنشورة لم تدخل حيز النفاذ من قبل الحكومة حتى الآن، موضحاً أن هذه الإشكالية تعتبر من المواضيع المطروحة على طاولة الحوار بين المجلس التشريعي والحكومة.

وتابع: «نحاول تذليل العقبات قدر الإمكان بيننا وبين الحكومة، ولعل أبرز مثال على ذلك قانون تنظيم الزكاة لسنة ٢٠٠٨ حيث قامت اللجنة القانونية بالتعاون مع لجنة الموازنة والشؤون المالية بالتشريعي بعقد عدة جلسات استماع مع رئيس مجلس أمناء الهيئة واستجابت لطلباتها بإجراء تعديلات على القانون، أما القوانين الأخرى فبعضها يحتاج إلى التهيئة المالية وأخرى تعوزها الطواقم الفنية القادرة على إنفاذ القانون.

المحالة من المجلس إلى اللجنة بخصوص رفع الحصانة وإسقاط العضوية عن أي من الأعضاء وتعديل النظام الداخلي، وتنظر في التشريعات اللازمة للتنظيم القضائي لدعم استقلالية السلطة القضائية. وتابع: "تشتمل مهام اللجنة أيضا على دراسة العرائض والشكاوى المحالة إليها من المجلس، فضلا عن دراسة الجوانب القانونية للمسائل التي تدخل في اختصاص المجلس التشريعي وتقديم الاستشارات والفتاوى القانونية للمجلس.

أبرز الإنجازات

وحول أبرز الأعمال والإنجازات التي قامت بها اللجنة القانونية خلال الفترة الأخيرة أشار أبو حلبية إلى أن اللجنة أنجزت العديد من القوانين ومشاريع القوانين خلال الفترة الأخيرة (٢٠١٠م - ٢٠١١م) وفق ما هو موضح في الجدول التالي:

اسم القانون	جهة التقديم	مرحلة الإقرار من المجلس	النشر
قانون الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان رقم (3) لسنة 2010	اللجنة القانونية بالتشريعي	مقر بالقراءة الثانية	نشر في العدد 77 من الوقائع الفلسطينية
قانون القضاء الشرعي	اللجنة القانونية بالتشريعي	بالقراءة الثانية	نشر في العدد 79 من الوقائع الفلسطينية
قانون الطب الشرعي	اللجنة القانونية بالتشريعي	بالقراءة الثانية	نشر في العدد 81 من الوقائع الفلسطينية
مشروع قانون حظر المسكرات	اللجنة القانونية بالتشريعي	المناقشة العامة	لم ينشر
مشروع قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية رقم (5) لسنة 2001	اللجنة القانونية بالتشريعي	المناقشة العامة	لم ينشر
مشروع قانون معدل لقانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002	اللجنة القانونية بالتشريعي	المناقشة العامة	لم ينشر
مشروع قانون معدل لقانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم (2) لسنة 2001	اللجنة القانونية بالتشريعي	المناقشة العامة	لم ينشر

وأوضح رئيس اللجنة القانونية أن اجتماعات اللجنة في إطار ممارستها لعملها ومهامها بلغت تقريرا (١٢) اجتماعا خلال ٢٠١١، فيما أصدرت اللجنة تقريرين هما تقرير اللجنة القانونية بشأن أسباب رد مشروع قانون ضبط الأموال المكتسبة عبر الفساد، وتقرير اللجنة القانونية بشأن مشروع قانون استثمار أملاك الحكومة.

ولفت أبو حلبية إلى أن اللجنة عقدت العديد من جلسات الاستماع خلال العام ٢٠١١م للعديد من الوزراء والمسؤولين والمعنيين في إطار صلاحياتها ومهامها التي خولها لها القانون وبينهم نائب رئيس الوزراء ورئيس هيئة القضاء الشرعي ووكيل وزارة المالية ورئيس المحكمة العليا والنائب العام وغيرهم حول العديد من القضايا.

المجلس التشريعي ينظم ورشة عمل حول واقع السجون بالقطاع



نظمت لجنة الرقابة وحقوق الانسان في المجلس التشريعي ورشة عمل حول واقع السجون ومراكز الحجز والتوقيف في قطاع غزة، بحضور رئيس اللجنة النائب يحيى العبادسة ومقررتها النائب هدى نعيم، وكل من النائب سالم سلامة، النائب مروان أبو راس، والنائب سيد أبو مسامح، بمشاركة النائب العام محمد عابد، والعقيد أحمد عطا الله رئيس هيئة القضاء العسكري، ومستشار رئيس الحكومة لشئون العشائر عبد العزيز الكجك، ومدير عام مراكز التأهيل والإصلاح ناصر سليمان، وعدد كبير من المسؤولين الحكوميين ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية.

محاولة للتطوير

وافتحت النائب نعيم الورشة شاكرة الحضور على اهتمامهم بواقع السجون ومحاولة اصلاحها، مبينة بأن اهمية هذه الورشة تكمن في محاولتها لتطوير الواقع الذي تعاني منه مراكز التأهيل والإصلاح في قطاع غزة، وأن السبب لعقد تلك الورشة كان الزيارات التي قامت بها لجنة الرقابة لمراكز التوقيف والسجون وما عاينته من واقع صعب داخل تلك المباني، ملفتة إلى أن واقع السجون لا يقبله انسان صاحب قيم ومبادئ.

كما أشارت إلى أن لجنة الرقابة تسلمت عدد من الدراسات التي تتناول العقوبة وبدائل عقوبة الحبس، كما وصل اللجنة بعض التقارير والإحصائيات السنوية التي تفيد بأن الناس مازالت تميل الى اللجوء الى القضاء العرفي والعشائري وما زال الناس يؤمنون بإنجاز القضاء العشائري الذي يخفف اعباء كثيرة عن الحكومة.

وقالت النائب نعيم: "نسعى للخروج بتوصيات ليكون عام ٢٠١٢ عام مراكز تأهيل وإصلاح تراعى فيه حقوق السجناء".

وبينت أن الورشة تركز على الواقع المعاش لدى الموقوفين، خاصة التكسب الغير عادي للموقوفين بسبب قيام الاحتلال بقصف واستهداف سجن غزة المركزي إضافة إلى استهداف وقصف مراكز التوقيف المؤقت، ملفتة إلى وجود عدد من الأمراض التي تنتج عن تكسب النزلاء داخل مراكز الإصلاح والتأهيل

إجراءات سريعة

من جهته بين النائب العبادسة أن اللجنة تريد إجراءات سريعة بحيث نخرج بمقترحات ذات طبيعة تخفف من الازدحام وتضع حلول من خلال النيابة والقوانين الموجودة داخل السجون التي تنتظر لحسن السير والسلوك وأيضا ما يتعلق بلجان الاصلاح يمكن أن يلعب دور في حل المشاكل وتخفيف عدد السجناء.

وأشار النائب العبادسة أن لجنة الرقابة وحقوق الإنسان تسعى لتوفير مبنى مركزي للإصلاح والتأهيل يحاكي متطلبات العصر وحقوق الإنسان، ومعايير الأمم المتحدة الخاصة بذلك.

معالجة الملفات

بينما رأى النائب سلامة ضرورة معالجة ملفات السجون من خلال معالجة الامور قبل أن تصبح جرائم مثل متعاطي "الترامال" حيث أن العقوبة غير مكافئة للجريمة، مطالبا الجهات المعنية بضرورة رفع العقوبات حتى تصبح العقوبة رادعة وتؤدي الغرض المنوط بها، كما دعا لحل بعض القضايا مع رجال الاصلاح لحل المشكلة السجون والتخفيف من عدد النزلاء.

بدوره ركز النائب أبو راس على أمرين مهمين قائلا: "أولا يجب أن نتذكر دائما الأسباب والدوافع للجريمة التي هي الآن في تزايد ونضع لها العلاجات المناسبة وتحتاج منا كنواب التواصل مع جهات الاختصاص، والقضية الثانية التي لا تقل أهمية وهي العقوبات الرادعة فيبدو أنه لا يوجد عقوبات رادعة تقلل من عدد الجرائم"، مضيفا: "نحن لا نريد أن نركز على بناء سجون، ولكن نريد التركيز على بناء الانسان وتخليص الشوائب من الإنسان المريض".

تحنير

بدوره حذر سامي نوفل المراقب العام لوزارة الداخلية من حلول تمس النظام العام والأمن العام، مؤكدا على أن الاتجاه في تخفيف التكسب يشجع الخارجين عن القانون، وقال: "الإفراجات بكفالة عن بعض المجرمين يؤثر على الأمن العام ومجريات التحقيق، ونحن بحاجة لإيجاد نظارات وفق مواصفات ومقاييس دولية حيث لا يكون احتكاك وتكسب، وبذلك نضمن المحافظة على هيبة القانون وتحقيق النظام العام".

وتابع قائلا: "الجهة الامنية ترى أن الوضع في غزة يستلزم تشديدا في العقوبة وليس تراخيا، بحيث يجب أن لا تأخذ المحكمة بالحكم الأدنى أو كفالة مالية في قضايا خطيرة".

وشدد على أن السجن رمز سيادي للحكومة، مطالبا أن نبدأ بالتفكير في إيجاد سجون لوضع حلول سريعة لمشاكل السجون الحالية.

ورشة تأهيلية

وفي مداخلة للنائب العام أوضح أن عدد النزلاء الموقوفين أو المحكومين لا يتجاوز ١٣٠٠ نزيل وقياسا بالمليون ونصف مليون فإن عدد الجرائم لا يشكل خطورة على أمن وسلامة المجتمع. وتابع: "هناك شقين في الموضوع شق مدني وشق جزائي، ونصف النزلاء لدينا على الجزائي والنصف الآخر على الشق المدني متعلقة بحقوق وقضايا نفقة فيجب تفعيل القضاء الشرعي لحل قضايا النفقة".

واقترح عابد أن يتم استصدار دغمة وفقا لقانون البريد بسعر دينار للمعاملات ويتم تحويلها لصالح مراكز التأهيل والإصلاح، لإصلاح السجون وكذلك للبرامج التربوية والتأهيلية من خلال المتخصصين، كذلك فتح ورش متخصصة في النجارة والخياطة والحدادة وتأهيل الموقوفين للعمل فيها وأن يكون العائد المادي لصالح أهل النزيل.

توفير العدالة

أما العقيد عطا الله رئيس هيئة القضاء العسكري فأكد على ضرورة توفر العدالة في النزلاء الموجودين من حيث العقوبات المفروضة عليهم التي يجب أن تكون متكافئة، مطالبا بضرورة خلق سياسة عقابية واضحة.

وتابع قائلا: "فيما يتعلق بوجود بدائل لعقوبة السجن القانون أو جد بدائل كثيرة مادة ٣٩٨ أعطت للنيابة الحق في تشغيل النزيل خارج السجن، وقانون مراقبة سلوك النزيل، حيث أعطت المحكمة الحق في مراقبة سلوك النزيل خارج السجن".

من جهته بين مدير عام مراكز الاصلاح والتأهيل أن المحاكم السريعة نتائجها عكسية، وهناك هروب للبعض من الذين نعطيهم اجازات بيتية، لافتا إلى أن معظم قضايا الذمم المالية هي نصب واحتيال، ويجب أن يقضوا مدة محكوميتهم.

وطالب سليمان بأن يتم تخصيص عدد من الغرف في أحد مشافي وزارة الصحة للنزلاء المرضى، وتكون تحت مسئولية وزارة الداخلية. وأوضح أن وزارة الداخلية قامت ببناء سجون على المواصفات الدولية والإقليمية في الشمال والوسطى بجهد ذاتي من وزارة الداخلية، مستدركا: "لكن يبق تكسب في باقي السجون، مما انعكس على الوضع الصحي".

التوصيات

وخرجت الورشة بعدد من التوصيات من خلال مداخلات الحضور أهمها بناء سجن مركزي حسب المواصفات الدولية التي تراعي حقوق النزيل تتوافر فيه جميع شروط تأهيل وإصلاح النزلاء. وأوصت الورشة بأن يتم الاستفادة من الايدي العاملة للنزلاء من خلال تدريبهم في ورش متخصصة، باعتبار أن السجن به طاقات كامنة، كما أوصت بالفصل بين السجناء حسب القضايا التي يتم سجنهم عليها.

من وحي آية

سيدنا يعقوب يفقد بصره بفقد ثلاثة من الولد، ولكنه لم يفقد الأمل الكبير في الأحد الصمد



النائب /ديونس الأسطل

(قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبِرْ جَمِيلٌ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ)

يوسف (83)

إن أقصى ما يرحوه الأسرى من التحدي بالأحشاء الصامدة في وجه جيوش الجوع هو أن ينتزعوا من العدو الكاسر أدنى الحقوق الأدمية، فيُنْهِي عِزْل العشرات منهم بعد عقد من السنين من الخلوة والوحدة، أو يأذن برؤية عدد محدود – دون أصابع اليد الواحدة – من أقرب الأقربين، وغير ذلك من المطالب المتواضعة، وقد أثبت هذا اللون من المقاومة نجاحه في عشرات المرات منذ ما يربو على أربعين سنة، وإن قدرة الأسرى على المصابرة في معركة غُصّ الأصابع لا حدود لها، فقد أضرب الأسير المحرر خضر عدنان فوق الشهرين وانتصر، كما أضربت المجاهدة هناء الشلبي دون شهرين وفازت، واليوم قد أضرب الألاف منهم، والملتحقون بهم في السجون مستمرون، ولسوف يعينهم ربهم إلى أن يُرْكِعُوا عدوهم بفضل الله ورحمته، بل إنني متفائل ألا تطول محنتهم حتى نراهم أحراراً أعزاء بين ذويهم وأهلهم، ولا أكون مُفْرِطاً في الحُدُس إذا بُشِّرْتُ بأن الاحتلال سيظل في اضمحلال إلى زوال، وقد لا يحتاج أكثر من عقد من السنين.

إن آية المقال تسجل مقولة سيدنا يعقوب عليه السّلام لبنيه حين نقلوا له نبأ اعتقال بنيامين شقيق يوسف عليه السلام بشبهة السرقة، وإضراب كبير الإخوة عن مغادرة مصر: حتى يأذن له أبوه، أو يقضي الله فيه أمراً كان مفعولاً؛ إذ لا جراحة له على رؤية أبيه: بعد أن أقفده ثاني أولاده، ومن قبل ما فرطوا في يوسف، ولعله بتخلفه في مصر أن يكون قادراً على متابعة أخيه المعتقل بتهمة السرقة، مع أنهم ما جاؤوا لمصر ليفسدوا في الأرض، أو يسرقوا شيئاً منها، سواء كان ذلك صُواع الملك، أو غير.

إنه يخاطب أولاده بمثل ما خاطبهم به يوم جعلوا يوسف في غيابة الجُبّ، وزعموا أن الذئب قد أكله، فهو يتهمهم بأن قد سَوَّلَتْ لهم أنفسهم مكيدة، و يعلن اعتصامه بالصبر الجميل، متفائلاً أن يأتيه الله بالثلاثة وجبة واحدة، فهو العليم بمستقرهم ومستودعهم، الحكيم في إرادته وقدره.

ثم يستمر السياق مع يعقوب وبنيه: فإذا به ينزوي عنهم، ويُعْرِبُ عن أسفه وألمه لفقدان يوسف منذ عشرات السنين، وقد هيمن عليه الأسى حتى ابْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزَنِ، فلم يُعِدْ يرى أحداً، كما كان من الكاظمين الغيظ، قد حبسه في نفسه: تحقيقاً لمعنى الصبر الجميل الذي لا شكوى فيه، ولا حديث مع البشر بشأنه.

وقد أشفق بنوه بعد أن قدَّ بصره أن يفقد صحته، أو أن يفقد حياته، فعاتبوه أنه لا يزال يذكر يوسف، ويأسى لفقده، حتى يشرف على الهلاك، أو يكون من الهالكين، فهم ينصحون له أن يُخَوِّه من ذاكرته: فإذا كان قد فقد ولده فلا ينبغي أن يخسر عافيته، وها هو قد أتلف عينيه من الحزن، وذُفِّ الدموع، وأثْنى له ن يَسْلُوَ أَحَبَّ ولده إليه، وقد صار المفقودون ثلاثة، فيهم يوسف وأخوه، ثم بَكْرُهُ وأكبر بنيه، لكنه لن يفقد الأمل في الله أن يأتيه بهم جميعاً!

لذلك فقد أجابهم أنه إنما يشكو بَنَّهُ وحزنه إلى الله، ولا يملك أن يحبسه في صدره، ولا يليق أن يُبَيِّنَ لبشر لا يملك لنفسه ضراً ولا نفعاً، إنما يبثه إلى الله مُفَرِّج الكرب، وعلّام الغيوب، وإن أباهم يعلم من حكمة الله وتدبيره ما لا يعلمون، ولسوف يكرّر على مسامعهم ذلك تارة أخرى عندما يجيء البشير بالقميص، فيلقيه على وجهه، فيرتد بصيراً من أثر استنشاقه ريح يوسف في قميصه الذي كان يرتديه.

إنه إذا كان هذا حال نبي من أنبياء الله قد ساءه أن يمكر به بنوه، وهم بنو إسرائيل، فيعقوب عليه السلام هو إسرائيل، كما أوجعه أن يفقد ثلاثة من الولد حتى قدَّ بصره، وأشرف على الموت، فما بالكم بسائر الناس، لاسيما الذين لا يعلمون عن الله وحكمته البالغة كثيراً، فهم مُسْتَبْشِرُونَ من لقياهم، وربما من زيارتهم؟!، إنهم –ولا شك– أحقّ بأن يفقدوا أبصارهم، وأن يمضوا يتذكروهم، حتى يكونوا حُرَضاً، أو يموتوا أسفاً ومَرَضاً.

إن هذا الحال يلقي على أعناقنا من التبعة، وينيط بأعناقنا من المسؤولية، ما يوجب ألا ندخر وسعاً في تخليص أسرارنا من أظفار عدونا، وأضعف الإيمان أن تُكْرَهَ على المعاملة الأدمية لهم، وطَيّ ملف عَزْ لهم، والترخيص لأهلهم وذويهم أن يزوروهم زيارة كريمة معقولة ومقبولة، وفي أوقات متقاربة؛ لعلهم يطفئون لوعة الشوق إلى رؤيائهم، والطمأنان عليهم. إن مؤازرة الأسرى، والإسهام في في التهوين من محنتهم، مسؤولية جماعية، تبدأ من الفرد، مروراً بالمجتمع، والدولة، وتنتهي بالأمة كلها، وكل من يؤمن بالكرامة الإنسانية.

فأما الفرد فيلزمه الدعاء لهم بالفرج ابتداءً، ثم ينخرط في الفعاليات والأنشطة العامة، سواء كانت في الأندية والمساجد، أو كانت في المسيرات والاعتصامات، وغير ذلك. وأما المجتمع فعليه زيادة على ذلك أن يعطي زخماً للفعاليات العامة، وأن يصل ذوي الأسرى اجتماعياً واقتصادياً.

وأما الحكومة فأماناتها أكبر، فهي التي تمتلك المال والإعلام، وعليها أن تهيئ الأجواء للمقاومة؛ لاجتثاث الاحتلال من فوق الأرض، وتمز يقهم كل مُمَرِّق، أو غرس الرعب في صدورهم؛ ليرفعوا قبضتهم عن الأسرى، ولعل الأسمى في جهادهم إن يأسروا المزيد من الجنود؛ لتفريغ السجون، وأوّد ملف الاختطاف والملاحقة.

وأما الأمة فواجبها توفير أسباب الصمود للشعب والمقاومة، واستنفار المثقفين والعلماء في النوعية، والتعبئة، وتحريض المؤمنين على القتال، ثم التغطية السياسية والإعلامية، وتجيش أحرار العالم في معركة أحرار النفوس وراء القضبان، أو وراء الشمس، إلى أن يكتب الله لهم فرجاً ومُخْرِجاً.

والله غالب على أمره، ولكن أكثر الناس لا يعلمون

الدبلوماسية البرلمانية..

فعالية واضحة واختراقات مهمة لجدار العزلة السياسية



آفاق آفاق

مؤمن بسيسو

معركة حاسمة..

قضية الأسرى هي القضية الأكثر سخونة هذه الأيام على ساحاتنا الوطنية.

للمرة الأولى منذ سنوات تخرج قضية الأسرى من قمقم الفعل والممارسة التقليدية، وتكتسي طابعاً مؤثراً مستمداً من استنهاض فلسطيني متزايد، ووحدة أكثر تنامياً بين مكونات الحركة الأسيرة.

إضراب الأسرى المفتوح داخل السجون يكتسب هذه المرة طابعاً بالغ الجدية، كما إن مستوى التفاعل الفلسطيني الداخلي، شعبياً وفصائلياً، مع قضية الأسرى المضربين في ازدياد، ما يمنح القضية مقومات الغلبة والانتصار على الموقف الإسرائيلي الذي اعتمد سابقاً على موسمية الحركة التضامنية مع الأسرى وتشتت كلمتهم داخل السجون.

رغم كل ذلك، لا زالت حركة التضامن الداخلي مع الأسرى دون مستواها المطلوب رغم الاتساع المطرد في حجم التفاعل مع القضية، فنحن بحاجة إلى انتفاضة فلسطينية شاملة لنصرة الأسرى وليس إلى فعاليات تضامنية وبرامج عمل سياسية وإعلامية وجماعية فحسب رغم أهمية ذلك، يوازئها عمل مكثف على الجبهة الإقليمية والدولية لطرح وتفعيل القضية بقوة ووضعها في مركز البحث والنقاش السياسي الدولي.

وحدة الحركة الأسيرة شرط أساس لتحقيق الانتصار على السجان، وبالفعل فقد تجاوزت الحركة الأسيرة الكثير من المعوقات في سبيل انتزاع حريتها وكرامتها ومطالبها الإنسانية العادلة، وقطعت شوطاً مهماً في معركة كسر العظم مع إدارة مصلحة سجون الاحتلال، ولم يبق إلا مزيداً من الصبر في ربع الساعة الأخير الذي يحسم المعركة ويكسر قهر السجن وعنجهية السجان.

المنعطف الذي دخلته قضية الأسرى هذه الأيام بالغ الأهمية والخطورة، إذ هناك العديد من الأسرى الذين وهنت صحتهم واحتضنتهم المستشفيات، ولم يتراجعوا عن عهد الاستمرار في الإضراب قيد أنملة حتى النصر أو الشهادة، ما يعني أن استشهاد أي أسير داخل السجون كضيق بقلب الطاولة رأساً على عقب في وجه الاحتلال، وتغيير المعادلة الراهنة في إطار علاقة الصراع مع الاحتلال.

تفجر الموقف داخل السجون ليس من صالح الاحتلال، فقضية الأسرى ذات إجماع وطني أو لا وأخيراً، والنفوس خارج السجون تتحرق غضباً وتتميز غيظاً، ولن يكون بوسع أحد منع الساحة الفلسطينية من الانفجار حال استشهاد أي أسير أو إطلاق شرارة التفجير داخل السجون.

الموقف بالغ الدقة والحساسية، وما ستتعرض عنه الساعات أو الأيام القليلة القادمة يشكل علامة فارقة في تاريخ الحركة الأسيرة، وتطوراً مفصلياً لجهة تكريس كينونة ومطالب الأسرى والنزول عند احترام إرادتهم وكرامتهم التي حاول الاحتلال سحقها مؤخراً دون إثارة من إنسانية أو قانون.

نجحت قضية الأسرى في إعادة توحيد الفلسطينيين فيما عجزت عنه جهود المصالحة المزمنة، وينبغي كقوى سياسية ومجتمعية فلسطينية أن تُفرد للقضية ما تستحقه من أولوية واهتمام عبر إرساء خطة وطنية، شاملة ومنظمة، لنصرة الأسرى، فالأسرى ولجوا اليوم عمق مرحلة: نكون أو لا نكون، فهل نرتقي كفلسطينيين إلى مستوى تضحياتهم، ونسهم في شد أزهرهم وإعانتهم على الانتصار على الظلم والعنصرية الصهيونية؟!



النائب المصري: دبلوماسيتنا البرلمانية
ممنهجة وحشدت الدعم للقضية
الفلسطينية وشرحت معاناتنا وأنجزت
انفتاحاً سياسياً على العديد من دول العالم

النائب البردويل: التشريعي اضطلع بدور
دبلوماسي كبير وحقق إنجازات واختراقات
مهمة في مضمار الدبلوماسية البرلمانية
على المستوى الخارجي



والسياسة الفلسطينية؟
"البرلمان" حملت هذين التساولين إلى نائبين في المجلس التشريعي،
وأعدت عبر إجابتهما التقرير التالي.

ما جدوى وفعالية الدبلوماسية البرلمانية التي يبتدريها المجلس
التشريعي بشكل متواصل؟ وما الانعكاسات المترتبة على الجولات
الخارجية للتشريعي على القضية الفلسطينية والتجربة البرلمانية

دور دبلوماسي كبير

فقد أكد النائب صلاح البردويل أن المجلس التشريعي الفلسطيني برغم الحصار ومحاولات العزل والتخريب التي وجهت إليه إلا أنه استطاع وبجدارة ومن خلال القيادة في قطاع غزة وما تبقى من الإخوة في الضفة الغربية أن يقوم بدوره الدبلوماسي بشكل كبير جداً وأن يعوض جزءاً هاماً من الدور المفقود للحكومة الفلسطينية التي تعرضت بدورها للعزل السياسي من قبل المجتمع الدولي وبعض الأنظمة العربية.

وتابع: «وبالتالي فإن المجلس التشريعي قام بدور دبلوماسي بشكل كبير جداً وذلك من خلال الجولات التي انطلقت من المجلس التشريعي بغزة إلى الدول العربية وحتى إلى الدول الأوروبية وأيضاً من خلال استقبال الوفود الرسمية التي قدمت لغزة خلال الحصار، كما قام المجلس التشريعي بدور كبير إزاء شرح القضية الفلسطينية وأبعاد الحصار على قطاع غزة والظلم الكبير الذي تعرضت له الديمقراطية الفلسطينية، كما تم عرض الكثير من المسائل الخاصة بمعاناة شعبنا والأسرى داخل سجون الاحتلال».

اختراقات مهمة

ولفت النائب البردويل إلى أن المجلس التشريعي استطاع نسج شبكة من العلاقات المقنعة وأن يحرك البرلمان العربية والدولية لصالح القضية الفلسطينية، مشيراً إلى قدرته الواضحة على فضح وتعرية الكيان الصهيوني حيال جرائمه التي يقوم بها بحق شعبنا الفلسطيني.

وشدد على أن التشريعي أثبت فعالية واضحة في ممارسة دوره الدبلوماسي واستطاع تحقيق إنجازات واختراقات مهمة في مضمار العمل البرلماني على المستوى الخارجي.

خطوات مميزة

بدوره أكد النائب مشير المصري أن الدبلوماسية البرلمانية خطت خطوات مميزة باتجاه الانفتاح السياسي على العديد من دول العالم وفق رؤية ثابتة ووفق خطة عمل تسعى من خلالها

إلى توسيع دائرة الانفتاح السياسي على الفضاء الخارجي لشرح أبعاد القضية الفلسطينية ومحاوله حشد الرأي العام الداعم لقضيتنا الفلسطينية ولحقوقه وخاصة قضية الأسرى وحقوق العودة والقدس وما تتعرض له فضلاً عن موضوع الحصار والاستيطان وغيرها من القضايا.

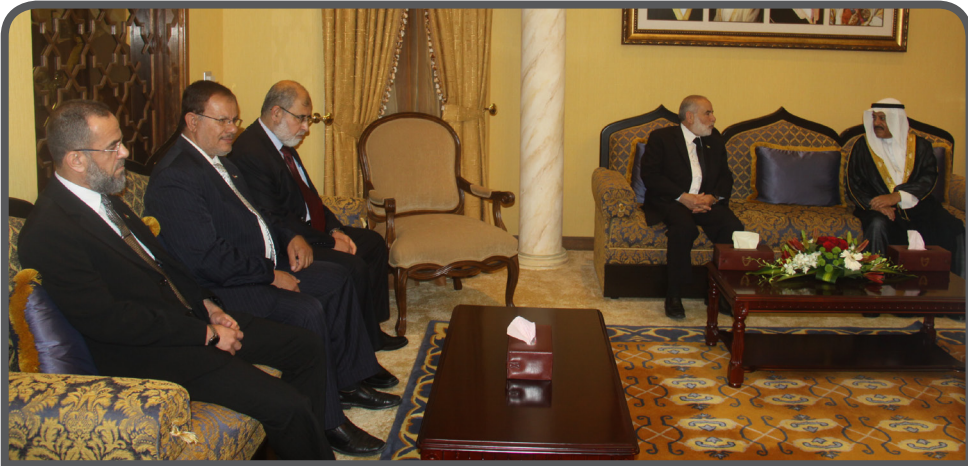
وتابع: «أعتقد أن الدبلوماسية البرلمانية مضت في هذا الطريق في انفتاح واضح على مستويات مختلفة سواء دول عربية وإسلامية أو دول غربية، حيث خطت خطوات باتجاه أوروبا في محاولة كسر العزلة السياسية التي فرضت على البرلمان والحكومة بعد فوز حركة حماس في الانتخابات».

دبلوماسية ناجحة

وأوضح أن الدبلوماسية البرلمانية سعت بكل الطرق لكسر حلقات العزلة وإذابة الحواجز بلوغاً لهذه المرحلة التي انطلق فيها البرلمانين إلى الفضاء الخارجي وصولاً إلى العالم على مستوى الملوك والرؤساء ورؤساء البرلمانات في محاولات ناجحة لطرق كل الأبواب لنصرة قضيتنا الفلسطينية وجمع الكلمة حول حقوق وثوابت الشعب الفلسطيني.

وأضاف المصري: «لا شك أن العوائد لتلك الدبلوماسية ايجابية، فبمجرد اللقاء وشرح معاناة شعبنا الفلسطيني والتطورات التي تمر بها القضية الفلسطينية تشكل خطوة في الاتجاه الصحيح، وأعتقد أن الدبلوماسية الفلسطينية الرسمية كانت شبه غائبة من قبل لأن السفارات للأسف لا تقوم بدورها والسلطة علاقاتها قائمة على قاعدة التسويق لمشروع التسوية والمفاوضات مع الاحتلال وبالتالي كانت هموم ومعاناة شعبنا شبه غائبة عن العالم».

ولفت إلى أن هناك اليوم فعاليات على المستوى الغربي وأنشطة غير مسبقة تنظم هناك جعلت بعض قادة الاحتلال يفرون من العدالة الأوروبية وجعلت بعض المحاكم الدولية تنبئ لتبدأ بفتح ملفات لقادة الاحتلال جراء الجرائم التي ارتكبت بحق شعبنا وكل هذا نتيجة الدبلوماسية الرسمية الجديدة بعد فوز حماس.



جانب من لقاء الوفد البرلماني الفلسطيني مع رئيس مجلس الشورى البحريني



الوفد البرلماني الزائر للبحرين برئاسة د. بحر يلتقي بوزير التربية والتعليم البحريني